إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني في الدراسات العربية

أ.حنان فلاح

جامعة مولود معمري تيزي وزو

تعدّ اللّسانيات من بين الحقول المعرفية التي تهدف إلى خدمة مختلف قضايا اللغة العربية على مستوى الصوت والصرف والدلالة والتركيب إلاّ أنّ الدرس اللّساني العربي وإن قطع أشواطا إلاّ أنّه لا يزال يعاني بعض الصعوبات والعراقيل التي تعود في أغلبها إلى إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني؛ الأمر الذي أدّى إلى ظهور فوضى في تناوله وتوظيفه من قبل العديد من الدارسين والمشتغلين عليه، وخلق العديد من التساؤلات حول أيّ المصطلحات أحقّ بالأخذ والاستعمال.

وانطلاقا من هذا سنحاول الوقوف عند المصطلح اللّساني والبحث عن حلول للحدّ من إشكالية ترجمته وتوظيفه في الدّراسات العربية بوصفه النواة الصلبة والقاعدة الأساس لجُلّ المناهج النّصانية الرائجة الآن في ساحة النقد المعاصر من بنيوية وأسلوبية وسيميائية وغيرها، وباعتباره أيضا مسألة معرفية ومفهومية شاملة لا يُقتصر فيها على حقل دون آخر أو اختصاص دون غيره، بل يمتد حجمها إلى أبعد ما يمكن تصوّره؛ إذ يشمل النقد الأدبي واللّسانيات، والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، والأنتروبولوجيا إلى درجة يمكن وصفه بأنّه عتبة كلّ علم.

ولكن حريٌّ بنا أوّلا أن نقف عند بعض المصطلحات المفاتيح قبل التطرق إلى الحديث عن واقع المصطلح اللّساني الذي شهد العديد من الترجمات التي كانت سببا في تولّد وخلق إشكالات معرفية ومفهومية ومنهجية ترتبت عنها تعقيدات والتباسات انعكست على الجهاز المفاهيمي للمصطلح المنقول عن الأصول الأجنبية وكيفية توظيفه في مختلف الدراسات العربية.

أوّلا: ضبط المفاهيم

المصطلح: ويعرّف بأنّه ثمرة معرفية لمادة لغوية في تخصص ما، وكأنّه صورة مكثّفة للعلاقة العضوية الماثلة بين العقل واللغة، باعتباره _المصطلح_ نواة مركزية في كلّ حقل، يشيع من خلالها المجال المعرفي لهذا الحقل، مما يجعل بعض الباحثين يراه بمثابة بنية دلالية وسيميائية وتداولية مشتركة بين ثقافات الأمم على اختلاف ألسنتها وتصوّراتها الفكرية، تملك هذه البنية ذات الطبيعة التجريدية أحيانا القدرة على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما.[1]

اللّسانيات: وهو علم يدرس اللغة دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية؛ ولفظة علم أو الدراسة العلمية هو اتباع طريقة منهجية وفق أسس موضوعية يمكن التّحقق منها وإثباتها وإخضاع كلّ الظواهر اللّغوية لمناهج البحث العلمي، خلافا لما كان عليه الحال من قبل إذ كانت العلوم في أوروبا من قبل تتصف بالذاتية والتخمين والتأمل العقلي البعيد عن الموضوعية في أغلب الأحيان.[2]

الترجمة: وهي على حدّ قول **محمد مدني:** "نشاط ثقافي معرفي ظهر مع حاجة الإنسان إلى البحث عن وسيلة يحقّق بها التفاهم بين اللغات الثقافية المختلفة."[3]

وهناك من يعرّفها بأنّها: "التعبير بلغة ثانية عن المعاني التي تمّ التعبير عنها بلغة أولى، أي نقل المعاني من لغة المصدر إلى لغة الهدف."[4]

ثانيا: واقع ترجمة المصطلح اللّساني وتوظيفه في الدراسات العربية.

تعدّ إشكالية التعامل مع المصطلحات من أعقد الإشكاليات الجوهرية في الثقافة العربية، وهي مرتبطة بإشكالية انتقال النظرية وحِراك المفاهيم والأفكار التي تشكّل المسار الطبيعي للعمليات الذهنية التي تتعامل مع قواعد المعرفة والنظرية وهو ما أكدّ عليه الباحث والناقد **سعيد يقطين** قائلا: "عندما نكون نحن العرب في وضع استعمال هذه المصطلحات ونقلها إلى لغتنا واستعمالنا النقدي لها، فإنّنا لا ننقل فقط الكلمات ولكن علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخية ومعرفية واستعمالية"[5]

وقد بدأ الاهتمام باللّسانيات في المغرب العربي تزامنا مع ظهور ترجمة **صالح القرمادي** لكتاب **جان كانتينو** "**دروس في علم الأصوات العربية**" في تونس حيث استعمل مصطلح "**علم اللّغات**" في مقابل **Linguistique** وسُميّ المتخصص في هذا العلم باللّغوي.[6] هذا وقد كان أيضا لنشاط الأستاذ **عبد الرحمان الحاج صالح** في مجال اللسانيات والصوتيات في جامعة الجزائر أثره البالغ في بلورة ذلك العلم.

ولكنّ النّاظر المتفحص لواقع تلك المصطلحات اللّسانية يجدها تتسم بطابعها العشوائي في التّرجمة في بعض الأحيان، كأن يلجأ كلّ باحث إلى اقتراح قائمة المصطلحات بشكل فردي دون الاعتماد في ذلك على طريقة أو منهجية مدروسة في وضع المصطلحات حيث قادت هذه العشوائية إلى الكثير من النتائج السلبية أبرزها الاضطراب في وضع المصطلح والفوضى في توظيفه، وعدم تناسق المقابلات للمفردات الأجنبية؛ أي عدم التحكيم في توحيد المصطلحات و استعمال المصطلح في أكثر من مفهوم، أو إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد نتيجة تعدّد لغات المصدر المنقول منها والتي تنتمي إلى عائلات لغوية مختلفة عن عائلة اللغة العربية.

ولعلّ أفضل مثال يمكن أن ندعّم به نظرتنا هذه كتاب **دي سوسير** حول اللّسانيات "**Cours de linguistique générale**" الذي تمت ترجمته خمس مرّات وكلّ ترجمة جاءت بعنوان يختلف عن باقي الترجمات، فهناك الترجمة التونسية التي قام بها صالح القرمادي ومحمّد عجينة ومحمّد الشاوش وصدرت سنة 1985 بعنوان "**دروس في الألسنية العامة**"؛ ثمّ الترجمة السورية التي أنجزها كل من يوسف غازي ومجيد نصر الله سنة 1986 بعنوان "**محاضرات في الألسنية العامة**"، تليها الترجمة المصرية التي أنجزها أحمد نعيم الكراعين سنة 1985 بعنوان"**فصول في علم اللغة العام**"؛ بعدها الترجمة العراقية من طرف يوئيل يوسف عزيز سنة 1985 بعنوان "**علم اللغة العام**"، ثمّ الترجمة الأخيرة وهي الترجمة المغربية من قبل عبد القادر القنيني سنة 1987 بعنوان "**محاضرات في علم اللغة العام**"

ولعل السبب الكامن وراء تعدد هذه الترجمات يعود إلى انعدام عنصر التنسيق بين هؤلاء، فلو كان موجودا لاتجهت الجهود إلى ترجمة خمسة كتب بدلا من تلك الترجمات

التي قد تضلّل القارئ وتوهمه بالمفهوم الصحيح وهو ما أدّى إلى "انتشار الأخطاء المعرفية في اللّسان العربي وضخّه بمفاهيم ومصطلحات خاطئة التصوّر غير مدركة للصّواب ممّا زاد الأمور تعقيدا واضطرابا وتفرقة بين الباحثين في مجال الحقل الواحد؛ فتجد التنوّع المصطلحي لمفهوم واحد والمصطلح الواحد لمفاهيم متغيّرة ومتطوّرة."[7]

ومن الأمثلة الأخرى التي تؤكّد الفوضى التي يسبح فيها المصطلح اللّساني ما يتعلّق بتسمية العلم في حدّ ذاته "**Linguistique**" الذي ترجم بعدّة مصطلحات عربية حسب ما أوردها عبد السلام المسدي في "**قاموس اللسانيات**" وهي:" اللاّنغويستيك ، فقه اللّغة، علم اللّغة، علم اللّغة الحديث، علم اللّغة العام، علم اللّغة العام الحديث، علم فقه اللّغة، علم اللّغات، علم اللّغات العام، علوم اللّغة، علم اللّسان، علم اللّسان البشري، علم اللّسانة، الدراسات اللّغوية الحديثة، علم اللّغويات الحديث، الدراسات اللّغوية المعاصرة، اللّغويات الجديدة، اللّغويات، الألسنية، الألسنيات، اللّسنيات، اللّسانيات"[8]

ويرى محمّد رشاد الحمزاوي أنّ مصطلح "**الألسنية**" استعمل في بداية الأمر مقابلا لمصطلح **Dialectologie** ولم يظهر بمعنى "**الألسنية**" أو "**اللّسانيات**" إلاّ في حدود السبعينات من القرن العشرين ليدلّ على العلم الجديد فهما ومضمونا نظريا وتطبيقيا، فظهر عند أنيس فريحة، وريمون طحان سنة 1976، وأيضا عند ميشال زكرياء في كتابه "**الألسنية**" و"**علم اللغة الحديث**" سنة 1980، وبعد ذلك ظهر مصطلح "**ألسنيات**" مماثلا لصيغة لغويات، ثمّ ظهر في المغرب مصطلح "**اللّسنيات**" لكنّه سرعان ما اختفى ليحلّ محلّه مصطلح "**اللّسانيات**"، وكان ذلك في الجزائر سنة 1966."[9]

وقد تمّ الاتفاق في الدورة الرابعة للّسانيات سنة 1978 التي نظّمتها الجامعة التونسية على استعمال مصطلح "**اللسانيات**" والتّخلي عن غيره من المصطلحات التي تثير كثيرا من الغموض والالتباس، لكن على الرغم من إجماع الدارسين اللّسانيين العرب أنفسهم حول ضرورة تداول مصطلح "**اللّسانيات**" إلاّ أنّه ما فتئ عدد غير قليل لاسيما في مصر وسوريا والعراق يلجؤون إلى مصطلح "**فقه اللّغة**" و"**علم اللّغة**" دون مراعاة للعواقب النظرية والمنهجية من استعمال المصطلح القديم وما يثيره من التباس وغموض، ومع الوقت تغير

المشهد العربي فبعد أن امتد الإشعاع من المركز إلى الأطراف تغيّرت التوازنات وأصبحت الحركة في ذهاب وإياب بين الصدر وجناحيه، وهاهو مصطلح "**اللّسانيات**" يحاصر مصطلح "**علم اللغة**"؛ ففي سوريا انتشر استخدام "**اللّسانيات**" بفضل جهود الباحثين القديرين د.مازن الوعر ود.منذر العياشي، وقد بدأ رواجه منذ احتضان جامعة دمشق "**الدورة العالمية للّسانيات**" في عامين متتاليين 1980 و 1981، وفي العراق أخذ مصطلح "**اللّسانيات**" طريقه إلى الانتشار بفضل ترجمات مجيد الماشطة، وأمّا في المملكة العربية السعودية فالفضل يعود للدكتور حمزة المزيني في إسباغ الكفاءة المعرفية على مصطلح "**اللّسانيات**" ويعود أيضاً للكِتاب الدّوري "**علامات في النقد الادبي**" الذي يصدره النادي الأدبي بجدة بإدارة الأستاذ عبدالفتاح أبو مدين بل إنّ درجة من الوعي الغامض بدأت تلوح في الأفق الثقافي كأنها تقول همساً إنّ المادة العلمية المكتوبة تحت مصطلح "**اللسانيات**" هي أحدث فكرياً وأرقى معرفياً من التي تكتب تحت اسم "**علم اللّغة**".[10]

هذا ولم تسلم أيضا المنظومة الاصطلاحية المكوّنة لهذا العلم من التعدّد والفوضى، حيث شهدت هي الأخرى العديد من التّرجمات نذكر منها ما يشيع تداوله وتوظيفه في الساحات الأكاديمية على النحو التالي:

المصطلح اللّساني الغربي	ترجماته المختلفة في الدراسات العربية
Langue	اللغة، اللسان
Langage	لغة، لسان، كلام
Parole	لفظ، كلام
Synchronie	آنية، الوضع الآني
Diachronie	تزمنية، زمانية، تاريخية، زمنية، زماني، تطوري، متعاقب، تعاقبي
Syntagmatique	تركيبي، سياقي، نسقي ركنية، تركيبي
Paradigmatique	ترابطي، جدولي استبدالي، تصريفي
Singe	الدليل، العلامة، الإشارة

Arbitraire	الاعتباطية، الكيفية
Structuralisme	البُنوية، بِنوية، بنيوي
Simantic/ Sémantique	علم الدلالة، دلاليّة، دلالي، دلاليات
Phonéme/Phoneme	صوتم، صوتيم
Compétence	قدرة، كفاءة، جدارة، استحقاق، فعالية، قابلية

ولعلّ السبب الكامن وراء هذا الاختلاف والتخالف بين الباحثين والمترجمين وأهل الاختصاصات في وضع المصطلح اللّساني يتجلى فيما أشار إليه عبد السلام المسدي قائلا:" فاختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي وطبيعة الجدّة التي تكسو المعرفة اللّسانية المعاصرة، وتراكيب الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثمّ طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطّرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللّسانية وتكاثر المناهج التي يتوسّل بها كلّ حزب من المنتصرين للنظرة الواحدة أحيانا، كلّ ذلك قد تضافر فعقّد المصطلح اللّساني فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل.[11]

هذا ويعدّ تفاوت المدارك من باحث إلى آخر ومن بلد إلى آخر بسبب اللّغة والتكوين، وعدم اتفاق المختصين حول السّابقة الواحدة أو اللاّحقة الواحدة لتباين الثقافة والمنطق واللّغة أو لضغوط غير لسانية[12] من الأسباب المؤدية إلى خلق فوضى في المصطلح اللّساني حسب ما أشار إليه السعيد بوطاجين، بالإضافة إلى تعدّد البيئات المشتغلة بالدرس اللّساني وعدم التنسيق بينها بسبب غياب الخطة الاستراتيجية حول وظيفة الترجمة وكذا ندرة المؤسسات المهتمة بها.

ومن بين الأسباب الأخرى التي كانت سببا في خلق فوضى في ترجمة المصطلح اللّساني غياب المرجعية، وهو ما أشار إليه **حفناوي بعلي** قائلا: "ونقصد بغياب المرجعية إقدام المترجم على ترجمة النص النقدي في غياب مرجعيته؛ أي عدم الإلمام بالسياق التاريخي وبالأسس النظرية للنص المترجم مع العلم أنّ كلّ ما يعبر عنه النقد من أفكار ونظريات واتجاهات هو حلقة من حلقات السياق الثقافي والاجتماعي للغة المصدر."[13]

دون أن ننسى الحداثة وما بعد الحداثة وما حام حولهما من مناهج نقدية وهو ما تطرّق إليه عبد العزيز حمودة في كتابه "**المرايا المقعّرة**" قائلا: "ترجمة النظريات النقدية خاصة الحداثية وما بعد الحداثية تمثّل أعلى درجات التحدي لقدرات المترجم لغويا وذهنيا؛ فالمترجم يجد نفسه يتعامل مع مصطلحات لغوية مفردة أو مركبة لم يحدث الاتفاق على دلالتها بين أبناء الثقافة الواحدة وأحيانا بين أبناء الثقافة التي أفرزتها"[14]

وكذا الازدواجية اللّغوية التي تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه المصطلحات العلمية عامة واللّسانية خاصة، ويظهر ذلك جليا من خلال ترجمات المثقفين العرب الذين درسوا بلغات أجنبية؛ فمثلا الدّارس باللّغة الفرنسية يستعمل مصطلح الفونيتيك لترجمة مصطلح Phonétique بخلاف الدارس باللّغة الإنجليزية الذي يستخدم مصطلح الفوناتيك ترجمة لمصطلح Phonétic رغم أنّ هناك ما يقابله باللّغة العربية وهو علم الأصوات، فاختلاف مصادر التكوين العلمي اللّساني يؤثّر سلباعلى توحيد المصطلح، لأنّ لجوء العربي إلى اقتراض المصطلح مرّتين؛ مرة من اللّغة الفرنسية، ومرة من اللّغة الإنجليزية يفضي إلى مصطلحين عربيّين لمفهوم واحد ومنه إلى ازدواجية في المصطلح.[15]

كانت هذه أبرز الأسباب الكامنة وراء خلق العديد من المصطلحات جرّاء الترجمات المتعدّدة؛ الأمر الذي دفع بالبعض إلى السّعي لإيجاد حلول من أجل الحد من تلك الفوضى المصطلحية والتساؤل عمّا إذا كانت هناك حقّا حلول ناجعة من شأنها أن تحدّ من تلك الإشكالات المطروحة حول ترجمة المصطلح اللّساني وتوظيفه أم لا؟

ثالثا: الحلول المقترحة للحدّ من إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني

من خلال اطلاعنا على مختلف الحلول التي قدّمتها مختلف الدراسات المتعلقّة بالمصطلح اللّساني عموما وإشكالات ترجمته وجدناها تشترك في الدعوة إلى توحيد ذلك المصطلح عن طريق المجامع اللّغوية، **لكن يا ترى لو أخذنا بهذا الحل وسلّمنا به أهل سيعصمنا هو الآخر من الوقوع في إشكالات أخرى؟** خاصة وأنّ هناك من المجامع من يرى ضرورة اللّجوء إلى التراث في وضع المصطلح، وهناك من يُهاجم إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقها على متصوّر مستحدث ومنهم من يُحذّر ذلك؛ من هنا ارتأينا تقديم هذه الحلول:

*دراسة المصطلحات دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي وتطبيق مبادئ التقيّيس وشروط المصطلح المفضل عليها تليها عمليّة تسجيل نسبة شيوع كلّ منها أي المستخدمين له تقريبا وسنة بدء استخدامه ثمّ الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعدّدة على أساس المعلومات المتوافرة لاختيار المصطلح المفضّل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة ثم توثيقه للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أوّلا ثمّ تطبيق مبادئ التقييس عليها واختيار المفضّل، واستبعاد المستهجن وهي عملية فرضية.[16]

*حصر مصطلحات التخصص الدقيق الواحد على المستوى القطري أوّلا توسعا للمستوى الإقليمي إلى القومي حسب ما أشار إليه علي توفيق أحمد في حديثه عن قضية توحيد المصطلح وأنّه من الأفضل نشر المصطلح المفضل على ثلاث مستويات:

المستوى القطري: إذ نجد تعددا في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب.

المستوى الإقليمي: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية التي يوجد بينها تشابه أو تقارب مثلا في الظروف اللغوية أو التاريخية أو الجغرافية كأقطار المغرب العربي مثلا ثمّ على مستوى أقطار المشرق العربي ثمّ على مستوى دول الجزيرة العربية مثلا إن كان ذلك مفيدا.

المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح المفضّل في جميع أقطار الوطن العربي.[17] لأنّ العمل الترجمي الدقيق يتطلّب التّخصص حتى يستطيع المترجم أن يسيطر

على المفهوم ويمتلك ناصيته ويحسن استغلاله في إعادة إنتاج مصطلحات ملائمة ومتطابقة مع المفهوم الذي أسند إليها في الخطاب الأصلي.[18] ولذلك نرى التدرج في مستوى التنسيق قطريا وإقليميا وقوميا كفيلا بالوصول إلى الهدف المنشود؛ ذلك أنّه إذا توحّدت المصطلحات في الوطن العربي في معجم واحد أحادي اللغة أمكننا ذلك من الإسهام في تقدّم البحث اللساني في الأقطار العربية وحل مشكلة التعدد أو التخفيف من حدتها على الأقل، فإذا حاز كلّ باحث على معجم لساني موّحد ساعد ذلك على فهم الدرس اللساني.

*كتابة المصطلح اللّساني الأجنبي بجانب المترجم والابتعاد عن المصطلحات التراثية وغيرها على نحو ما أشار إليه محمود السّعران في كتابه **'علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي'** قائلا:" وكان أوّل ما راعيته إثبات المصطلح الإنجليزي بحرفه وانتقاء اللفظ العربي المقابل له بحيث لا يوقع في الخطأ أو الاختلاط؛ فنأيت عن اختيار المصطلح اللغوي العربي القديم ترجمة لبعض المصطلح الانجليزي_كما صنع جماعة_ وآثرت حيث لا أجد المقابل العربي الملائم أن استعمل المصطلح الأوروبي وذلك كي لا يختلط التصوّر العربي القديم بالتصوّر الأوروبي الحديث وكي ينفسح المجال ويسلم أمام الباحث العربي حيث يؤرّخ الدراسات اللّغوية العربية ويقوّمها جنبا إلى جنب دون إيقاع في البلبلة ودون إيهامه بغير المراد."[19]

*ترجمة الكتب الأساسية في علم اللّغة "اللّسانيات" إلى العربية وفي المجالات المتصلة به مع التخطيط لحصر المصطلحات داخل كلّ تخصص دقيق وإيجاد المقابل العربي لكل منها.[20]

هذا بالإضافة إلى:

*الدعوة إلى بناء مصطلح لساني وفق أسس وضوابط علمية محدّدة من خلال منهجية وفق قواعد اللغة العربية.

*تحديد أسباب الاضطراب للترجمة اللسانية وتعدد المصطلح من باحث لآخر على الرغم من انتمائهم إلى بيئة وعصر واحد.

*تأسيس ورشات دائمة للترجمة وفق خطة واضحة المعالم تخضع لها المؤسسة.

*اعتماد الدقة في المصطلح اللّساني العربي حتى لا يكون المقابل متعددا.

*تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة المتخصصة من أجل سد الفراغ المهول الذي يعانيه وطننا العربي بصفة عامة وبلدنا الجزائر بصفة خاصة، فمثلا في الجزائر ينبغي التنسيق بين الجامعات الوطنية بعقد الندوات واللقاءات العلمية لتوحيد مصطلحات تخصص اللّسانيات لأنّه في الجامعات الجزائرية تختلف المصطلحات اللّسانية المقدّمة للطالب ما يجعل الطالب في لبس وغموض من فهم المعنى الحقيقي للمصطلح الأجنبي.

*إعادة النّظر في المصطلح اللّساني نظرة ذاتية تقويمية لا انتماء لها لشرق أو لغرب إلاّ إذا أيّدته الحجة العلمية الدامغة.

*القيام بمشاريع مؤسساتية في المصطلح (بحوث، ملتقيات، مؤتمرات، دورات علمية) قائمة على فكر استشرافي فاعل.

*التسامي في البحث العلمي الذي يقتضي العمل الجماعي المؤسساتي النابذ للسطحية والعمل الفردي، والداعي إلى التفكير التكاملي على مستوى الأفراد على مستوى الأفراد والمؤسسات لخدمة مشروع علمي وطني يتجاوز الفردانية.

وسنختم دراستنا هذه بعبارة فلسفية تحملنا على مراجعة حيثيات المسائل الفرعية المؤلفّة لجزئيات القضية الكلية مفادها أنّ" **كلّ وعي هو وعي بشيء ما**"، وعليه لابد علينا أوّلا فهم المصطلح واستيعابه قبل ترجمة لأنّ الفهم الصحيح للمصطلح يترتب عنه الفهم الجيد للعلم على نحو ما أشار إليه **عبد السلام المسدي** قائلا:"مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما يتميّز به كل واحد عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطلق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتّى كأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلاّ محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال."[21]

وهو ما يقتضي مراجعة على مستوى البحث المؤسساتي المهيكل على مستويات خلايا علمية تشكّلها معاهد البحث وأقسام الجامعات، يتدرّج فيها البحث في المصطلح حتى يبلغ خليّة رأس الهرم الماثل في مجمع الترجمة والمصطلحيات بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها.

الهوامش

1: ينظر، إبراهيم أحمد ملحم، الخطاب النقدي وأثره في التراث نحو قراءة تقابلية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص323/324.

2 : ينظر، نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، دط، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2003، ص67.

3: محمد مدني، النقد وترجمة النص المسرحي، دط، دار الهدى، دب، ص19.

4: جورج مونان، علم اللغة والترجمة، تر.أحمد زكريا ابراهيم، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، القاهرة، 2002، ص43.

5: سعيد يقطين، المصطلح السردي العربي قضايا واقراحات، مجلّة نزوى، عمان، ع 21، 2000،ص62.

6: ينظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط، دار غريب، القاهرة، 1993، ص222.

7: خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2013، ص27/28.

8: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، دط، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص55.

9: ينظر، محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، دت، ص21.

10: ينظر، عبد السلام المسدي، علم اللغة أم اللّسانيات، جريدة الرياض، المملكة العربيى السعودية، 28 أفريل 2005، العدد13457، يوم 2017/12/23/601622http://www.alriyadh.com.

11: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ، ص55.

12: ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2009، ص28.

13: حفناوي بعلي، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي، مصطلح الشعرية في الخطاب العربي، ع 4، 5 أفريل جويلية 2005،ص56.

14: عبد العزيز حمودة، المرايا المقعّرة نحو نظرية نقدية عربي، دط، عالم المعرفة، مطابع الوطن، الكويت، أغسطس2001، ص117.

15: ينظر، علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008، ص197/198.

16: علي توفيق الحمد، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، مجلة جامع الخليل للبحوث، جامعة اليرموك، مج 2، ع1، 2005، أربد الأردن، ص10.

17: علي توفيق الحمد، الاصطلاح العربي شروطه وتوحيده، مج2، ، جامعة الخليل للبحوث، اليرموك، إربد، ع1، الأردن، ص12.

18: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص88.

19: محمود السعران، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، دط، دار النهضة العربية، بيروت، دت، ص7.

20: محمود فهمي حجازي، ص225.

21: عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت لبنان، 2010، ص43.